المشروع القومي العربي بين عوامل التكون وتحديات المرحلة

الدكتور حسن علي سبتي الفتلاوي
جامعة بغداد / كلية الآداب

المقدمة :

لا ريب في أن مرور ثلاثة قرون على ظهور اليقظة العربية من دون تحقيق نهضة عربية واضحة المعالم ، محددة الاتجاه ليست بالقضية العابرة ، ليس لأن وجود المجتمع العربي ومستقبله يتحدد بهذه العملية فقط وإنما لأن النهضة هي تعبير عن صحة المسيرة الاجتماعية ذاتها .

واتساقا مع الأهمية التي مثلتها قضية تحديث البناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن العربي وظهور اتجاهات فكرية عديدة لتأشير مواطن الخلل الفكري والارتباك في تلك البناءات أو تجاوز ذلك إلى طرح بدائل مختلفة التي أصبحت مع كل الاختلافات التي يمثلها المفكرون ، نتيجة لنوعية انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية ، تم الإجماع على ضرورة إصلاح الوضع العربي وتجاوز عيوبه . ولكن مع ما طرح من أفكار داخل الساحة العربية ، فأن المجتمع العربي بقي غير قادر على تجاوز عيوبه والتخلص من تناقضاته المفتعلة في أغلبها لأحداث واحدية الذات القومية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا أو تجديدها بالربط بين إمكانات الأمة العربية المادية والفكرية وأهدافها القومية والحضارية من جهة وتحقيق التفاعل بين الإمكانات الذاتية وعوامل التنشيط الخارجية الممثلة بالتفاعل الحضاري الضروري لكل أمة لمواصلة تقدمها ومع ذلك فقد بقيت المسألة تستحق المعالجة ولاسيما العلاقة ما بين التحديات الخارجية الممثلة بالهيمنة السياسية والاقتصادية ومحاولات الاستلاب الحضاري وما يناهضها من تطوير للفكر العربي كضرورة لتحقيق وجود سياسي مستقل وبنية حضارية متطورة

تواكب روح العصر غير بعيدة عن الأرضية الاجتماعية للتراث وقيمته ليكون هذا البحث مجرد بداية ومحاولة طرح رأي وقضية مبسة ومتجددة ومتشابكة في آن معاً .

المبحث الأول

المحددات الأساسية للمشروع القومي العربي

عوامل كثيرة أسهمت في تحقيق اليقظة العربية التي تمثلت بجانبين الأول ضغط سياسي وعسكري ونفسي على المجتمع العربي عبر عنه المد الاستعماري وتحديه للوجود السياسي العربي وهويته القومية واستقلاليته الحضارية[١] ، أما العامل الثاني فلا يبتعد عن الأول كثيرا ويتمثل بالثبات على الهوية الحضارية مع الاستفادة من المعطيات الحضارية القائمة لتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية .

واتساقا مع ذلك أنقسم الجهد الاجتماعي منذ البداية للتحول من عصر اليقظة التي ابتدأت بالتحسس الفكري عندما أتصل العرب بالنتاج الحضاري الغربي الى عصر النهضة والذي بدأ بوضع لبنات الإصلاح الاجتماعي وتظهر مرتكزاته[٢] في جانبين :

١ - عقلي معرفي يتعلق بمحاولة تطوير المعرفة والقيم الاجتماعية وما يتصل بها من مدارس وجمعيات وما فرضته من تغيير في العقلية والأهداف الاجتماعية.

٢ - تطبيقي - عملي يتعلق بتطوير آليات العمل الاجتماعي بالإفادة من المعطيات التقنية والعلمية في المجالات الزراعية والصناعية والاجتماعية عامة ، وفي بقاع الوطن العربي شتى كما حصل في مصر بعد غزو نابليون لها أو في تونس زمن حكم البايات في القرن التاسع عشر أو في بلاد الشام في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر أو في العراق زمن حكم الوالي داود باشا ١٨١٧-١٨٣١[٣] .

وإذا كانت النهضة العربية الحديثة والمعاصرة قد أفادت كثيرا من كونها، قائمة على الإرادة والقرار الفكري والسياسي وليس مجاراة لعوامل التحول الاجتماعي والاقتصادي كما حدث في عصر النهضة الأوربية التي أنتجتها ظروف واقعية ، ارتبطت بحصول الاستكشافات الجغرافية وحصول التراكم الاقتصادي الذي أدى الى ظهور المدن والطبقة البرجوازية ومن ثم هجرة الفلاحين اليها نتيجة لنوعية ظروف القهر الاجتماعي ، ووجود فرص حياة أفضل نتيجة الاستكشافات الجغرافية ومن ثم التراكم الاستثماري ، بينما كان أمام العرب بعد عصر اليقظة أرث فكري ووسائل للتفاعل الحضاري مع الغرب فرضت على العرب استيعاب وتمثل ما تعرضوا به من تبشير فكري أو منافسة تجارية وليس الانسياق خلف خطاها بعد استكشاف البنى الحضارية الغربية والاقتباس النوعي من معارفها .

وعلى الرغم من بدء اليقظة العربية منذ وقت مبكر أي قبل ثلاثة قرون من الآن، فأن ما حققته النهضة التي تبعتها لم تكن حاسمة كما حدث في أماكن أخرى من العالم ، كاليابان مثلاً التي اتصلت بالحضارة الغربية منصف القرن التاسع عشر ما لبثت أن تحولت الى دولة صناعية كبيرة بعد عقدين ليس أكثر أي بين ١٨٦٨-١٨٩٠[٤] .

ويرجع التلكؤ في التقدم الحضاري العربي الى غياب عنصر دعم فعال داخل البيئة الاجتماعية ممثلاً بغياب فئة أو طبقة قادرة على دعم الجهد الفكري والحضاري في بداية اليقظة نتيجة السيطرة الغربية والتخلف العثماني من جهة وعدم وجود طبقة قاردة على الاستثمار على وفق الأنماط الإنتاجية الكبيرة[٥] الذي ألغى إمكانية إلغاء الفارق الحضاري الذي توسعت هويته بين الوطن العربي والغرب . يسير في ذات الاتجاه عمليات التقدم التي حدثت في بعض أجزاء الوطن قد نتجت بالأساس عن إرادة فردية ومركز قرار سياسي . وهو ما سهل عملية

ضربها ولاسيما في مصر لأن محمد علي أعتمد على الاقليات الأثينية لتطوير البناء الاقتصادي الذي أنشأه وقد ارتبطت – هذه الأقليات بالغرب أكثر من ارتباطها بالوطن العربي نتيجة انجذابها لمركز العمل الاقتصادي وخضوعها للتبشير الغربي عبر الإرساليات او التطبع الفكري[٦] مع وجود محاولات لاحتواء وتوظيف الإمكانات الاقتصادية العربية لخدمة الاقتصاديات الغربية المتطورة[٧] وعلى الرغم من عدم وجود رفض شعبي للمنجزات الحضارية الغربية الا أن المجتمع أفتقد لفرصة الإفادة الفاعلة من المنجزات والتجارب الحضارية والعلمية وتجاوز ما عانته من عثرات وهنات لتكون النتيجة إعادة إنتاج الأنماط والمؤسسات الاجتماعية التي سبق وأن وجدت في الغرب[٨] التي جاءت في أغلبها بمبادرة غربية لمزيد من الربط الاقتصادي ما بين المراكز الصناعية المتقدمة والأقطار العربية التي جاء قسم منها بما سمي بسياسة التجميع التي أعطت بعض الدور في إنتاج بعض حلقات السلع المنتجة في الداخل مع استيراد أدواتها المعقدة من الخارج .

حدث هذا مع وجود بعض التحولات النسبية في المجتمع العربي ولاسيما على المستوى الاقتصادي بتحولها النسبي الى اقتصاديات صناعية خدمية بعد أن كانت زراعية خدمية[٩] التي ظاهرها التطور بينما كانت تحمل أمراضا مستديمة للمجتمع العربي تمثلت بكبر حجم المدن على حساب الريف واستمرار عطائه المهم في تحقيق الأمن الغذائي .

ولم تحدث الارتباكات التنموية فقط بسبب عدم وجود قدرات استثمارية وأنما أيضاً لأسباب فكرية بين من يدعو الى تقليد خطى الغرب ومن يدعو الى التقيد بالتراث ورفض كل المنجزات الحضارية الغربية ومن يدعو الى الأخذ الحضاري مع المحافظة على القيم والأطر الاجتماعية المتناسبة وخصوصيات المجتمع العربي وذاتيته[١٠] .

وذلك ما ترتبت عليه ضرورة قيام جهد فكري عربي أسلامي لدراسة التراث الحضاري مع المعطيات الحضارية العالمية الحالية وتنشيط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية للمجتمع العربي بعدّها ضرورة لإيجاد نمط حضاري ملائم لشخصيته وهو ما طرحه منذ وقت مبكر خير الدين التونسي(١١) .

ولربما تبوة في الفارق الحضاري ما بين العرب والغرب وعدم وجود محفزات حقيقية للبحث العلمي الا ما ندر كتجربة التصنيع العسكري والمدني في العراق التي ظهرت خلال الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها ، التي كانت مع العوامل الاقتصادية مسببات في هجرة العقول العربية الى الخارج ومن ثم إمكانية توظيفها لخدمة أعداء الأمة ومشروعها(١٢) .

كما لم يؤد وجود خطة تنموية شاملة وفاعلة ممكن أن تكون وسيلة للكسب الاقتصادي ، إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في المجالات التقنية بل بالعكس من ذلك أدت الى تهريب رؤوس الأموال العربية ، ولاسيما في أوقات الأزمات السياسية والمجابهات العسكرية مع أعداء الوطن العربي الذي هو في أمس الحاجة لها ، وتوديعها في المصارف الغربية مع وجود إمكانية لتعرضها للتجميد.

ولم يقتصر الأمر على ذلك حسب وإنما أدى قيام الدولة ، في الأقطار العربية الكبيرة السكان والمساحة ، بإدارة الجهد الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي الى تهميش دور المجتمع المدني في صنع القرار السياسي أو إسهامه في التعامل الفعال مع مختلف المطالب الشعبية والتحديات الخارجية بما تتضمنه من تهيئة الموارد وتطويعها لخدمة هذه الأغراض(١٣) الأمر الذي أدى الى التقرب الإمبريالي من القطاع الخاص أو التلويح بإشاعة أنماط اقتصادية تلغي رقابة الدولة وسياسات التأميم الحكومي وربط ذلك بأهداف معادية لوجود الوطن العربي واستقلاله وحقوقه كما حصل بالردة التي قام بها السادات بعد رحلته الى فلسطين المحتلة وتوقيع أتفاقية "كامب ديفيد" خلال مرحلة العولمة Globalization

والشرق أوسطية مستغلة الفاصلة التي حدثت بين العروبة والإسلام منذ تطور مستجدات السياسية العثمانية ممثلة بالقومية الطورانية وانقلابها عام ١٩١٨[١٤] الذي طرح خياراً قوميا عربيا مضاداً للإرهاب والاضطهاد القومي الطوراني ملتقيا ذلك مع مصلحة الغرب أحدث شرخاً وتصدعاً داخل البناء العقائدي الإسلامي وطرح بديل عن الوحدة العقائدية الإسلامية والممثلة ولو شكليا بالدولة العثمانية .. مع وجود طرح قومي واضح وصريح مع نقص في هذه الفترة تمثل بالافتقار الى العنصر التقدمي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التخلف العلمي من ناحية وضعف القدرة على الاستثمار الاقتصادي الضروري لإيجاد نسيج اجتماعي وقيادة سياسية قادرة على المقاومة وإثبات الذات[١٥] وسعي الأوساط السياسية الغربية كسب ولاءات لها في الأقليات الأثينية وأشعارها بأن من مصلحتها العقيدة السياسية من دينية إسلامية الى قومية علمانية ليتسنى لهم الوصول الى المناصب السياسية والمشاركة السياسية من دون حواجز عقائدية .

لذلك ، لا يستبعد أن يكون هذا الاتجاه التغريبي قد عزز الحاجة الى ظهور الفكر الديني ، الذي لم يستند فقط الى العمق التاريخي وإنما الاطروحات فكرية مستندة إلى التكوين القيمي العربي الإسلامي الممثل بعلمية الإسلام وتكاملية في الأقل ؛ ناهيك عن الحاجة لمقاومة السياسات الغربية الضاغطة بقوة على المصير العربي التي دعت الأفغاني وتلميذه محمد عبده وغيرهما الذين تبنوا الاتجاه الديني الى طرح ضرورة إدخال الإصلاحات الاجتماعية في هذا الجانب او ذلك كما هي الحال مع دعوة الأفغاني الى تبني البرلمانية أو دعوة محمد عبده الى التطور الاجتماعي بالاستناد الى تطوير الجانب التعليمي ، وبذلك يكون الفكر الديني بمعنى من المعاني هو فكر قومي لأنه يدعو الى إعادة تكوين حضاري عربي إسلامي كما هي الحال عند الأفغاني الذي طرح ضرورة تغريب الدولة العثمانية بكاملها وضرورة التقدم وإعادة فهم التراث العربي الإسلامي[١٦] يتوازى هذا الاتجاه الديني أو يتصارع أو يتكامل مع الأتجاه القومي ، يتصارع لنوعية السيطرة العثمانية المعتمدة للإسلام السياسي كواجهة للسيطرة السياسية . ويتكامل معه

لنوعية المحتوى العربي التقدمي للإسلام وليتشكل من ذلك خليط من فكر قومي يسير بخط مواز للاتجاه الديني أو يلتقي معه بشيء أو مجموعة من الأشياء والذي أشر ذلك ضرورة طرح بديل واضح يطرح التوافق بين التراث والمعاصرة ، أما التوازي فناتج من المنافسة السياسية من جهة وعدم وجود آليات تفاعل والتقاء ما بين التيارين داخل البيئة الاجتماعية أو في ضمن النظم السياسية القائمة .

وهنا مرت عملية اكتشاف المحتوى التقدمي للإسلام بمجموعة من المراحل، طبقاً لنوعية التحدي وحجمه وطبيعة تعامل الأمة معه ، كانت الأولى تعتمد الأخذ العفوي عن الإسلام كما وصل عن السلف الصالح وقد تمثل هذا الاتجاه بقائمة طويلة من المفكرين اختلفت فيما بينها جزئياً في كيفية فهم الإسلام ولكنها اشتركت مع بعضها في ضرورة نقل الإسلام الى واقع سياسي وأجتماعي بعد الاتفاق على أن مرحلة الرسول الكريم (ﷺ) والخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) هي المرحلة المثلى للأخذ عنها ومن ثم تمجيدها .

وتدخل في ضمن هذا الاتجاه مجموعة من الحركات الإصلاحية الدينية كالوهابية والسنوسية والشوكانية والمهدية مع مجموعة مثلت اتجاهاً منفتحا على الحاضر القومي والحاضر الإنساني برمته[١٧] .

ومع تحدد هذه الحركات بالماضي فأنها وظفت لصالح مشروع السيطرة الغربية إذ إن بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية دعمتاها لتحقيق هذا الغرض أي لأحداث إرباك حضاري فضلاً عن توظيفها بالضد من الوجود العثماني داخل الوطن العربي بطرح عروبية الخليفة ثم توجيه الوهابية فيما بعد بالضد من مشروع الخلافة العربية الذي طرحه شريف مكة لإفشال مشروع الخلافة العربية الذي توج بثورة ١٩١٦ . فيما اتخذت الحركة السنوسية والمهدية طابعا تقدميا بمحاربتها الاستعمار الفرنسي الإيطالي والبريطاني في ليبيا والسودان ساحل أفريقيا .

- أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بمحاولة المطابقة ما بين المحتوى الاجتماعي للإسلام والهوية القومية للعرب ، على يد مجموعة من المفكرين العرب المسلمين ، وفي المقدمة منهم الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٥) الذي دعا الى خلافة عربية في كتابية أم القرى وطبائع الاستبداد .

جاء هذا الطرح من الكواكبي ، بعد أن سبقه الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٦) الى طرح ضرورة المطابقة بين الإسلام العقائدي والسياسي والثقافية العربية في إرجاء الإمبراطورية العثمانية[١٨] بضرورة الاقتراب من المحتوى العقائدي للإسلام وتكوين وحدة حضارية واحدة ، ولكنها لم تصل الى نضجها النهائي من قبل الكواكبي .

فقد دعا الكواكبي الى توزيع مهام إدارة شؤون الإمبراطورية على الشعوب الداخلة في ضمن رقعة الإمبراطورية لتقتصر مهمة الأتراك العثمانيين على الحياة السياسية ولاسيما الخارجية منها وأعطاء مهمة تحقيق الإدارة المدنية والأمنية للمصريين وتجنيد الأفغان والتركستان والخزر والقوقاس وإعطاء الإيرانيين وسكان أواسط آسيا والهند القضايا الاقتصادية لأن ((إدارة الحياة السياسية لاسيما الخارجية تتعين على ترك ومراقبة ضبط الحياة المدنية والتنظيمية يليق أن يناط بالمصريين والقيام بمهام الحياة الجندية يناسب أن تتكفل بها الأفغان وتركستان والخزر والقوقاس وأمارات شمال أفريقيا ... وتدبير حفظ الحياة العلمية والاقتصادية خير من يتولاها إيران وأواسط آسيا والهند وما يليها .

أما الشؤون الروحية فتختص بالعرب))[١٩] ليكون الحل ليس نظاما حضاريا قائما على مركزية إسلامية ، وإنما اتحادا مركزيا أو لا مركزيا مضمونة وظائفية تخصصية للشعوب الداخلة في ضمن الرقعة الإسلامية في الوقت الذي كانت فيه أقاليم كثيرة خارج سيطرة الدولة العثمانية سواء في بلاد فارس أو شمال أفريقيا أو غيرها الواقعة تحت حكم فرنسي أو بريطاني ، كما أن هذه العملية الإصلاحية كانت عبارة عن جمع توفيقي وليس بديلاً منطلقاً من البيئة الاجتماعية

أو الأصالة الحضارية العربية الإسلامية ، مع عدم تأشير طرائق العمل ووسائل التطوير في البنى الاجتماعية والاقتصادية سواء تلك التي تتعلق بالعودة الى التراث أو الأخذ عن العرب ، عدا عند طرحه الشورى والتي هي حسب رأيه من صلب الأخلاق العربية التي ترسخت بالإسلام والتي هي أقرب اليه من غيرها(٢٠).

أما مرحلة التطور الثالثة فقد نضجت على يد المفكر العربي ميشيل عفلق عبر مجموعة المقالات التي كتبها بدءا من العقد الرابع العشريني وحتى وفاته نهاية العقد التاسع من القرن العشرين مشخصا بعدا سياسياً واجتماعيا تقدميا للإسلام ملتقيا في ذلك مع مجموعة من المفكرين البعثيين أمثال صلاح الدين البيطار ونديم البيطار والمفكرين القوميين السابقين عليه مثل زكي الأرسوزي أو المعاصرين له مثل علال الفاسي .

لقد جاء فكر ميشيل عفلق ليتجاوز المعطيات المعرفية التي وجدت نفسها في البنية الاجتماعية الحضارية ليس لتشكيل هوية حضارية خاصة حسب ، إنما لتوظيف الإسلام من حيث كونه تراثاً في خدمة تشكيل الشخصية العربية وحضارتها لما يمثله الإسلام من مرحلة متقدمة في التاريخ الحضاري للأمة . ومن ثم تحقيق الربط الجدلي ما بين التراث والمعاصرة ، فالإسلام حسب رأي ميشيل عفلق لم يعد تراثنا القومي كما كانت تجده النظرية السلفية الرجعية في ضمن نظرة دينية تبعده عن المعاناة الراهنة للأمة وعلاقات المستقبل فتعطل بذلك الجانب التوظيفي والمعانات الإيجابية ، فلم ((تعد حداثتنا وتقدمنا عملية اغتراب وتبعية وتقليد للغرب))(٢١) وإنما ليكون الإسلام أيضاً محدداً أساساً لتحرير الهوية العربية وإعطائها يقينيتها لتكون الثقافة العربية اليوم ((امتدادا للثقافة العربية الإسلامية في الماضي ليس بالنسبة للعرب المسلمين وإنما تمتد الى العرب غير المسلمين)) ، لأن الإسلام بالنسبة للعرب ليس عقيدة أخروية فحسب أو ((أخلاق مجردة بل هو أجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم الى الحياة وأقوى تعبير

عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر والتأمل بالعمل والنفس بالقدر)) [٢٢] .

لذا حاول البعث أن يفهم الإسلام على أنه ثورة قادها الرسول محمد (ﷺ). الذي ينبغي أن يمثل القدوة العظمى لكل عربي في الوقت الحاضر مثلاً أو واجباً نضالياً يتحدان في سلوكه اليومي ، فيكون على كل عربي ((أن يحيا حياة الرسول ولو بنسبة الحصاة الى الجبل والقطرة الى البحر ، طبيعي أن يعجز أي رجل مهما بلغت عظمته أن يعمل بما عمل الرسول محمد (ﷺ) ولكن من الطبيعي أيضاً أن يستطيع أي رجل مهما ضاقت قدرته أن يكون مصغراً ضئيلاً لمحمد (ﷺ) ما دام ينتسب الى الأمة التي حشدت كل قواها فأنجبت محمدا... كان محمد كل العرب فليكن كل العرب اليوم محمدا)) [٢٣] .

وهكذا تكون بتجميع كل القطرات العربية والحصى ثورة عربية جديدة في حياة الأمة تخلصها من التخلف والاستبداد والترهل .

كما نظر البعث الى الإسلام على أنه الحلقة الأهم في التاريخ العربي التي استجمعت فيه الأمة كل قواها للتوحد والتفاعل مع الأمم الأخرى لتعيش مرحلة الإبداع الحضاري فيه قامت الأمة بالانقلاب على ذاتها ، لتتحول من التشتت والصراع القبلي والبداوة الى الأمة والحضارة .

لذلك فأن على الأمة إعادة تحقيق الانقلاب من جديد آخذة بالاعتبار تطورات العصر وظروف الزمان والمكان .

ولم يبق دور البعث تشخيصياً فقط ، وإنما تجاوز ذلك الى تقريب هذه المرحلة الثورية من العقل والعاطفة الاجتماعية .

فحضارة العرب في القديم ((لم تكن ممكنة وما كانت لتتحقق لولا تلك الحقبة النضالية التي لم تتجاوز عشرات السنين ولكنها كانت هي الخميرة الروحية، كانت هي الكنز النفسي الخلقي الذي سمح للعرب فيما بعد أن يتوسعوا وينتشروا

ويختلطوا بأمم عديدة في جو حضاري مترف ومع ذلك أن يحتفظوا بقوة الأبـــداع وقوة الخلق))[٢٤] .

من هنا كانت عملية تقريب الماضي هي لتحقيق دفعة جديدة الى الأمام مـع الأخذ في الحسبان ظروف الزمان يعدّ ((أن ماضينا كان انقلابا ولكن نبلغ مستواه ولن نلتقي به الا عن طريق الانقلاب الذي يحل فيه التناقض ويلتقي الماضي بالمستقبل وتتصارع الأمة مع نفسها في الإبداع واداء الرسالة))[٢٥] .

والإسلام أيضا هو قوة دفع الى الأمام لأن الماضي كحقيقة للروح العربيـة ((لا يمكنه أن يأتي ولا يمكن أن يرجع ويهبط وينزل وإنما علينا نحـن أن نسير نحوه سيرا تقدميا الى الأمام))[٢٦] .

لتكون عملية الدفع هذه الى أمام مصدر ثقة بالنفس لأنـها "تضعنا أمام تجربة رائدة موثوقة منطلقة من الذات مع حملها مدلولات إنسانية بمحتوى تقدمي أصيل ، إذ أن اتصالنا بروح الأمة وتراثنا يزيد اندفاعا ويقوى انطلاقتنا ويضمن اتجاهنا فلا تكون حائرين لأننا نكون واثقين أن كل شيء فينا سيكون ملائما لروح أمتنا ومعرفة واضحة لأنفسنا وأساس صادق لحاجتنا ولن تكون عرضة لأخذ الأفكار المصطنعة وتقليد الآخرين[٢٧] .

كما أن الإسلام هو دعوة الى التقدم ، لأنه كان ((تقدميا بالنسبة الى ما سبقه من عقلية وأوضاع وهو عربي لأنه نشأ وترعرع في البيئة والوعاء الثقافي العربي))[٢٨] .

جاء هذا الفهم البعثي في الوقت الذي أعتبر فيه آخرون كزكي الأرسوزي.. أن الجاهلية هي المرحلة المثالية للقومية العربية متخذا من صفاء العرق واللغة ميزة تفوق وتميز للأمة عن غيرها . معتبراً الإسلام تعبيرا عن شخصية الأمة وليس تحولا حضاريا جذريا في أوضاعها[٢٩] . بينما نلاحظ أن اختلاط العرب مع غيرهم ، الفكري والاجتماعي ، بما فيه اللغوي كان مدعاة لتكون حضارية بالتفاعل الإيجابي وإضافات لها.. إذ أن ما عده الأرسوزي عنصر

التميز كان ذاته مقوم الفشل ، على الرغم من أن هذه المحاولة كانت إيجابية نسبيا بعدّها طرحت إمكانية قراءة التراث من جديد الا أنها جعلت من التراث تابعا لتقدمية الغرب ، وليس مخزونا لمدلولات حضارية مستقلة .

أما علال الفاسي ، فقد ركز على وجود بعض المفاهيم التقدمية ، كالديمقراطية والحرية ، في الإسلام ودعا الى التضامن القومي من دون طرح مشروع قومي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية[٣٠] . كان ذلك في الوقت الذي حاكم آخرون الإسلام بمنهج مختلف عن روحه ، كما هي الحال عند عبد الرزاق الذي طرح الفصل بين الدين والدنيا في الإسلام منطلقا من علمانية الغرب[٣١] . هذا الاختلاف في النظرة الى الإسلام وفي فهم دلالاته شكل تعددية فكرية بمنطلقات واتجاهات متباينة ، مع وجود اتجاهات مختلفة في فهم المجتمع العربي وحاجاته وليس فقط في تقويم تراثه بين قطري وقومي وأممي باتجاهات مختلفة .

كان من الممكن أن تؤدي هذه التعددية ، بالمناهج والاتجاهات ، الى إغناء وتطور فكريين في نفس الوقت الذي من الممكن أن تضع الأمة في صراعات تناحرية كما كان الأمر بين الاتجاهين القومي والماركسي في الفترة القاسمية أو بين عبد الناصر وحركة الأخوان المسلمين والأحزاب الماركسية . ولم تكن هذه التعددية الفكرية هي السمة الوحيدة للوطن العربي ، إذ عاشت هذه الأمة تأريخيتها بمجموعة من المراحل تمثلت الأولى بمحاولة فرض الوجود القومي على الأحتلالين الأوربي والعثماني ، عبر الوعي القومي الذي عبرت عنه الجمعيات السياسية أو المقاومة المسلحة سواء تجاه الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي أو الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ تجاه التسلط العثماني .

انتهت هذه المرحلة بانتهاء السيطرة العثمانية وسقوط الوطن العربي بأكمله تحت النفوذ الغربي خلال الحرب العالمية الأولى ، تشكل كيانات قطرية هزيلة في المرحلة الثانية مرتبطة بالاستعمار وصنيعة له أو كانت رد فعل أزاء سياساته

وتوجهاته ، بعد أن تحول التوجه الأوربي الى أضعاف الرابطة القومية ، بتقسيم الوطن العربي وفقا لأتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ ومؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ الذي جاء امتداداً لها وفرض الأمر الواقع على الوطن العربي عبر توزيع أقطاره على الانتدابات أدى الى تشرذم سياسي ، عمقه عدم وجود إمكانية إنتاج مشروع حضاري يربط ما بين التراث والمعاصرة لانقسام الوطن العربي الى ساحات ثقافية متعددة نتيجة اختلاف الجهة المستعمرة ومن ثم زاوية النظر تجاه التحديات الخارجية من جهة وضعف الإمكانات الاستثمارية (ضعف القدرات الاقتصادية والاجتماعية) . لتؤدي عملية المجابهة بين الاستعمار والقوى الوطنية الى إيجاد فاصلة من البنى الاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن العربي وتحول الشعور القومي الى رابطة مجردة من أواصر التفاعل التكاملي داخل المحيط الاجتماعي الأمر الذي جردها من الفاعلية وجعل الرابطة القومية استمرارا للفكرة القومية التي ظهرت بشكل خاص في بلاد الشام على يد المسيحيين العرب بالضد من الوجود العثماني المبرر بغطاء ديني[٣٢] متأثرا بالفكر القومي الأوربي أو بدعم فكري من المبشرين الأوربيين .

وقد تمثل هذا الاتجاه الفكري بما طرحه ساطع الحصري من فكر قومي في المشرق وربط القومية بالدين في المغرب العربي من قبل عبد القادر الجزائري وعلي قبادو والرعيل الأول المتخرج من جامع الزيتونة[٣٣] كرد فعل على سياسات الفرنسة فضلا عن الاتجاهات الدينية التقليدية الإصلاحية السلفية .

أما المرحلة الثالثة فقد مثلت اعتلاء الفكرة القومية لمنصة الخطاب السياسي العقائدي من جديد نتيجة ظهور أحزاب سياسية قومية ذات تنظيم جماهيري ، أو دعاة قوميين تبنوا القومية وعملوا بها أو من أجلها ، أمثال حزب البعث العربي الاشتراكي ، وجمال عبد الناصر وحزب الاستقلال المغربي – وأن انحصرت تنظيماته في ضمن الرقعة القطرية المغربية[٣٤]. فضلا عن وجود محاولات وحدوية كأتحاد سورية ومصر عام ١٩٥٨ أو محاولة تكوين اتحاد ثلاثي بين

مصر والسعودية واليمن أو وضع الميثاق الثلاثي بين مصر والعراق وسورية في ١٧ نيسان ١٩٦٣ . لقد استطاع الفكر القومي في هذه الفترة وما تلاها من تعميم بناه العقائدية وتحشيد أكبر ما يمكن من جماهيرية لصالح فكره ورسالية الأهداف المطروحة ومصداقية القضية التي لفت الجماهير حولها سواء ذلك في الوحدة والحرية والاشتراكية أو الاستقلال والتقدم[٣٥] .

وعلى الرغم من كل التطورات التي عاشها المجتمع العربي في ضمن هذه التسميات أو غيرها ، هل استطاع الوطن العربي أن يخطو خطوات حقيقية باتجاه أهدافه ولنكن أكثر مباشرة في طرح السؤال لماذا لم يستطيع الفكر العربي تحقيق الانتصار لقضيته سواء إزاء التحدي الإمبريالي - الصهيوني أو إزاء التخلف الاجتماعي والحضاري ؟!.

لقد عاش المجتمع العربي مجموعة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية خلال هذه المدة الطويلة التي قضاها بدءاً من عصر اليقظة العربية ولحد الآن ، قسم من هذه التطورات كانت إيجابية تمثلت بعمليات الإغناء الفكري للفكرة القومية أو للبنى الاجتماعية العربية سواء بطرح التراث للدراسة والإفادة منه في تكوين الشخصية القومية أو احتواء معطيات التقدم الغربي وتأشير ضرورة تمثله واللحاق به عربيا . تبع ذلك تكوين فهم له في الواقع العربي مقارنة بالماضي القومي أو الحاضر الإنساني ، مع التأكيد على ضرورة التكامل الاقتصادي والاجتماعي القومي صاحبه وجود تطبيقات تنموية عربية في مجالات كمجالس التعاون العربية والاتفاقات القطرية أو العربية المشتركة ، ولكن هذه العمليات التنموية نفسها أفرزت سلبياتها نتيجة لقطريتها وانفعاليتها التجريبية وتقليدها لخطى الغرب[٣٦] مع أفراز التنمية والتطورات السياسية والاجتماعية القطرية مستوى متباينا من التطور الاجتماعي والاقتصادي ونوعيته وشكله ، وما عكسه ذلك من تأثيرات على التجانس والتكامل العربي نتيجة تغليب المصلحة

القطرية على القومية مع عدم وجود فاعلية سياسية عربية على مستوى الجامعة العربية أو غيرها من المؤسسات العربية المشتركة في أغلب المجالات[٣٧] .

ومما عزز من ذلك هو أن إشاعة رأسمالية الدولة التي طرحت على أنها مع التخطيط المركزي الاتجاه الأمثل لتعبئة الموارد القومية والتهيئة للحركة القومية والتقدم الحضاري لكن النتيجة التي حدثت هي بناء بيروقراطية دولة ضاغطة حيال المجتمع المدني بما فيها من مؤسسات إنتاجية وعلاقات اجتماعية مما أضعف دوره – المجتمع المدني – وأدى الى وضع مسؤولية المجابهة والتطور على عاتق الدولة بما أضعف دورها نتيجة اعتمادها على البناءات البيروقراطية .

هذا التضخم البيروقراطي عزز البناء القطري على حساب الانتماء القومي يضاف الى ذلك ما أداه تراجع المد القومي لمجموعة من العوامل تمثل قسم منها بانفعالية بعض القائمين على العمل القومي كجمال عبد الناصر بنوعية المؤسسات الاجتماعية القائمة على أساس الإسقاط من فوق[٣٨] أو بتورطه العسكري داخل الساحة اليمنية بما أدى الى استنزاف طاقات مصر العسكرية ومن ثم تعرضها مع الوطن العربي الى هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧.

بينما تمثل العامل الآخر بانقسام الأحزاب القومية وصراعها مع بعضها البعض كما حصل بصراع جمال عبد الناصر مع حزب البعث العربي الاشتراكي واشتراطه عليه حل تنظيماته الحزبية في دولة الوحدة كشرط لتحقيقها .

ناهيك عن الردات التي تعرض لها حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوري عام ١٩٦٦ والانشقاق الذي تعرض له الحزب عام ١٩٦٣ من قبل الركابي وحركة عبد الله الريماوي في الأردن[٣٩] .

المبحث الثاني
الفكر القومي والتفاعل مع التحديات الداخلية والخارجية

النهضة العربية خضعت في تطورها التدريجي الى مجموعتين من المؤثرات خارجية تتمثل بالمعطيات والوسائل الحضارية الغربية وداخلية تتعلق بطبيعة قدرة المجتمع العربي على تكييف أوضاعه الاجتماعية للتطور الحضاري ، كان لهذين النوعين من المؤثرات فاعلية مختلفة على مسيرة المجتمع العربي طبقاً للتطور التاريخي ، فعلى الرغم من كون المؤثرات الخارجية تحمل الثقل الأكبر في إحداث اليقظة العربية ، فأنها كانت محدودة النطاق والتأثير ، خلال مدة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، داخل البيئة الاجتماعية إذ أقتصر عملها على التبشير الفكري دول تأسيس بناء سياسي واقتصادي فاعل ربما لغلبه الطابع الريفي على المجتمع العربي ومحدودية امكانات التحديث على النمط الغربي ، ينطبق ذلك بطبيعة الحال على المناطق التي تم احتلالها من قبل الدول الأستعمارية .

للسعي لمنع تكامل الوطن العربي على المستويات الأجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة وربطه بمراكز أوربية تتحكم بمصيره وتخطط لمستقبله من الجهة الثانية(٤٠) .

لذلك كانت هذه المدة نقطة تحول في التاريخ العربي لأنها أوجدت الظاهرة القطرية التي يعاني منها العرب والتي تحمل الوزر الأكبر من مسؤوليات الفشل في التطور الحضاري وصد الهجمة الأمبريالية – الصهيونية على الوطن العربي بينما يتحمل الجزء المتبقي من المسؤولية عدم وجود أراده اجتماعية قادرة على تغيير الواقع الراهن واستبداله ببنى اجتماعية تحقق التكامل العربي على وفق صيغ مقبولة فكريا – وليس قائمة على الأمر الواقع ، ولما كانت المسيرة الاجتماعية قد اختزنت تجربتها عبر مسيرتها الطويلة – نسبيا – فأن هذا الغنى بالتجربة وأتساعها خلال فترة ظهور الأنظمة القائمة على الثورات والانقلابات العسكرية

بعد الحرب العالمية الثانية ، نتيجة الصراع ما بين القيادات العسكرية أو محاولتها الاستمرار بالسلطة وتوارثها بمحاولة الإبقاء على الشرعية الثورية – القائمة على أساس التبشير العقائدي – دون الانتقال الى الشرعية الدستورية – القائمة على أساس تحويل المبادئ العقائدية الى بناء دستوري خارج هيمنة بعض الأشخاص أي تفسير المبادئ عبر الدستور وليس عبر أشخاص معينين ، هذا من جهة أما من الجهة الثانية فقد كانت عملية تأسيس مشيخات صغيرة الحجم غنية الموارد من قبل الغرب . ولاسيما بعد انسحاب بريطانيا التي لم تبق هياكل قبلية ، وإنما دخلت في صراع مع أنظمة ظلت تستند الى أرث عقائدي وأن خيم عليه ثقل بيروقراطي ومشاكل اقتصادية واجتماعية ناتجة بالأساس عن ضغط آليات العمل الاجتماعي المدني الذي تكفلت به الدولة القطرية ، في الوقت الذي فيه المشيخات وجودها بانتماءات طائفية – الوهابية في السعودية – والأباضية في عمان مع محاولة طرح غطاء ليبرالي عليها .

ولم تبق المسألة عند هذا الحد – أي الأنقسام – وأنما تفاقمت بالحروب القطرية كما حصل بالصراع الذي ظهر على الساحة اليمنية خلال الستينيات تجدد في التسعينات والذي كان مع القضية الفلسطينية واحداً من ظهور النظام الدولي الجديد للأستحواذ على الثروات العربية عبر الأرتباط الاقتصادي مع الأمبريالية والصهيونية في نفس الوقت الذي تحاول فيه هذه القوى أسكات الصوت التحوري للأنظمة العقائدية[٤١] ، بديلاً عن التكامل الاقتصادي والسياسي العربي الضروري لحماية أمن المجتمع العربي وهويته ومستقبله .

واتساقاً مع ما سبق لا تتحدد التحديات التي تجابه المشروع القومي ، بالجانب الفكري ، بالطرح الابتساري لمقولات القطرية والأممية مقابل القومية وضرورة تأكيد على أنها منسجمة مع التكون الإنساني وغير متعارضة مع الفكر الديني[٥٠] وأنما أمتداد هذه التحديات للوجود القومي ذاته وبالتالي تغلغلها في البنى الاجتماعية وتأثيراتها على علاقات المجتمع العربي الداخلية والخارجية.

فعلى المستوى الداخلي اتخذت المقولات القطرية والأممية مناحي انتفاعية من الظروف السائدة لترسيخ وجودها – كتحصيل حاصل – بطرح الجانب التجريدي من دون مسوغات حقيقية مشروعه كما هي الحال مع طرح القطرية كاجتزاء بالوعي كما حصل عندما طرحت مقولة مصر للمصريين وعدم حصرها بالشراكسة خلال ثورة أحمد عرابي عام ١٨٨١[٤٢] ولم يبق الأمر عند هذا الحد وأنما تجاوز ذلك الى محاولة إيجاد تبرير نظري لهذه المقولة بأن مصر تقع ضمن نطاق البحر المتوسط الحضاري وأن عليها أن أرادت ان تكون حضارة متطورة، الانسلاخ من الحضن الحضاري العربي الإسلامي والأنضمام الى الحضارة الأوربية المتوسطية وكذلك الحال مع طرح مقوله عدن للعدنيين بتشجيع من بريطاني[٤٣] أو طرح التكتلات الطائفية – الأثنية في لبنان .

أما الطرح الاممي فقد تمثل بمحاولة عبور الرابطة القومية بتبريرات طبقية محدودة – من قبل الماركسيين – دون محاولة التحليل الواقعي والحقيقي للواقع العربي ومعرفة مدى الاختلاف بين القومية العربية المضطهدة المجزأة والقوميات الأوربية المرتبطة بالرأسمالية وحالة السيطرة الخارجية – الاستعمار – ، بينما كان التيار الديني – الإسلامي – في أغلب اتجاهاته بتجاوز منطلقة الداخلي بقوله بتجاوز القومية إذ أن التكوين الثقافي الإسلامي مرتبط بالعروبة متفاعل معها ولا يمكن فصله عنها[٤٤] .

ولم يكن هذا الطرح الفكري بعيدا عن الوجود العربي في ضمن علاقاته الدولية ، فقد انعكست التهديدات الغربية – الرأسمالية – في بحث المجتمع العربي عن خياره السياسي والاجتماعي في الأشتراكية بعدّه المضاد التقليدي للكتلة الرأسمالية ، ولاسيما بعد أن رعت الدول الأمبريالية – الرأسمالية – تكوين الدول القطرية ، أي حالة التجزئة – والوجود الصهيوني وتشجيع الأفكار الإصلاحية ، بل أكثر من ذلك تدخل الغرب بالخيارات الثقافية العربية ممثلاً ذلك بالغزو الفكري للوطن العربي عبر سياسة الأستبدال الثقافي ، بشكل مباشر ، كما هي الحال مع

محاولات الفرنسة والطلينة التي تمت تحت ظل السيطرة السياسية والعسكرية ، أو بشكل غير مباشر عبر إشاعة انماط سلوكية وفكرية ، كما هي الحال مع العولمة أوسطية التي استهدفت جعل الوطن العربي تابعا حضارياً للغرب على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع محاولة تغليف هذا الغزو بشعارات مزيفة تتمثل بواحدية الحضارة الإنسانية بناءاته الاجتماعية في ظل حرية التبادل التجاري وإشاعة الديمقراطية[٤٥].

كان ذلك امتداد للفعل التبشيري وما قامت به لمدارس التبشيرية ورحلات الأستشراق والتغريب ، من السعي إلى تحديد أنماط العمل السياسي والاقتصادي في الوطن العربي سواء عبر أنشاء الأنظمة القطرية البديلة عن الوحدة السياسية العربية أو عبر تحديد مجالات العمل السياسي الدولي العربي سواء بتعامل العرب مع بعضهم البعض ، عبر مؤسسات ضيقة الفاعلية كالجامعة العربية أو تحديد مسارات الأنظمة السياسية من القضايا القومية كقضية فلسطين أو وضع الألغام في طريق التعايش العربي ممثلة بالقضايا الحدودية .

ولم يأت هذا المنطق في التعامل مع الوطن العربي من قبيل السيطرة على المقدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العربية عبر محاولات السيطرة الخارجية والتسابق نحو تجزئة الوطن العربي بين القوى الدولية كمناطق نفوذ ومصالح فحسب ، وإنما كانت هناك منطلقات فكرية للتعامل مع المنطقة العربية باتجاه أضعافها الحضاري عن طريق تجزئتها وإشاعة التخلف والاحتراب في بنائها الاجتماعي نتيجة شعور العرب أن الحضارة الغربية الحالية لا يمكن أن تستمر ما لم يتم تعطيل نمو وتأخير تقدم الأمة العربية[٤٦] أو طرح مقولة صراع الشمال والجنوب التي حددت رفاهية الشمال – أوربا والعالم الغربي بجوع الجنوب – العالم الثالث – وتخلفه والذي من بينه الوطن العربي .

المبحث الثالث

آفاق المشروع القومي في ظل الصراع الحضاري السياسي مع الغرب

أن وجود وتكون قومي مستقل داخل الكتلة البشرية الحالية بكل ما تحويه من حركات سياسية وبنى اقتصادية متباينة القوة والتأثير ، ليس بالقضية الهينة خاصة إذا ما علمنا ، أن الوطن العربي يمثل كتلة حضارية مهمة لأحتوائه على مكنونات العمل الحضاري الفكري والمادي ، سواء في أمكانية أنشاء حضارة رائدة ممكن أن تنافس الحضارة الغربية الحالية مع وجود الرغبة الغربية في الأستحواذ على الثروات المهمة اقتصاديا وسياسياً ، فضلاً عن الرغبة في فرض ثقافتها على الوطن العربي لأستمرار تبعيته الحضارية . لذلك لا تكون مسألة تكوين إطار سياسي وأجتماعي مستقل مرهونة بالأمكانات المادية والفكرية العربية حسب ، وإنما بطبيعة علاقة هذا التكون بالكتل السياسية الفاعلة في العالم المعاصر نتيجة مجموعة من المعطيات من بينها :

١ - التحدي الذي تشكله بعض القوى الدولية الكبرى للوجود السياسي المستقل أو تعطيل التطوير الحضاري على مستوياته المختلفة وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - تحول التوازن الحضاري بما فيه من مجالات سياسية وعسكرية وتقنية لصالح أعداء الأمة من صهاينة وإمبرياليين ولاسيما فيما يتعلق بافتقار الأمة العربية لإمكانات الردع النووي والتقنيات العسكرية العالية لمواجهة القوى الغربية المعادية والكيان الصهيوني بشكل خاص .

٣ - أدى عدم وجود تكامل اقتصادي عربي - عربي والأحتراب القطري الى تعطيل أمكانية تكوين استثمارات في المجالات الزراعية والصناعية والعسكرية ممكن أن تحقق الأمن العربي بمجالاته المختلفة الغذائية والعسكرية والسياسية والثقافية .

٤ - عطل اشاعة نمط رأسمالية الدولة من جهة وتركيز الثروات العربية في أقطار عربية صغيرة لا تملك أمكانات العمل الأستثماري - في الأيدي العاملة والكفاءات - تحقيق التطور في المجالات الصناعية والزراعية والعسكرية واقتصارها على المضاربات في البورصات الداخلية أو توظيفها وتوديعها في مصارف الدول الغربية ، وهو ما أدى الى عزل العناصر المهمة للعمل الاستثماري البشري والموارد المادية والخبرات المعرفية والتقنية عن بعضها البعض .

٥ - شكل البناء الاقتصادي العربي الهش مدخلاً لوضع سياسة هيمنة أمريكية عبر فرض أنماط تبادل تجاري وثقافي على الأقطار العربية للسيطرة على تبادلها التجاري وعطائها العلمي والفكري .

وهكذا أدت معاناة الأمة العربية من سيطرة الظاهرة القطرية وعدم وجود تكامل اقتصادي عربي - عربي الى عدم القدرة على التكيف مع الظروف الدولية لمجاراتها بتوظيف ما أمكن منها لصالح التقدم الحضاري العربي وتحقيق الأستقلالية العربية . فقد عملت طبيعة الظروف السياسية العربية خلال ظروف العدوان الأمبريالي الصهيوني على العراق الى فرض خيارات سياسية وأقتصادية على الوطن العربي تمثلت بأجبار اطراف عربية صغيرة على التعامل مع الكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه وبشكل خاص مع إمارات الخليج ، وهو ما قد يؤدي الى تحلل بنائها الاجتماعي وإنهاء استقلاليتها السياسية والاقتصادية .

جاء ذلك بعد أن تحول الكيان الصهيوني من تابع سياسي للولايات المتحدة الى شريك سياسي واقتصادي بدءاً من ثمانينات القرن العشرين[٤٧] ، ثم ما أحدثه انهيار الكتلة الاشتراكية - السوفيتية من فراغ سياسي ، مكن الأدارة الأمريكية من فرض سياساتها على المنطقة العربية[٤٨] . أن هذه الظروف التي وجد الوطن العربي فيها لا تلغى امكانية المعالجة ، ولكن بالأصرار على التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية أو في حساب احتمالات تغيير مواقف المجابهة

مع القوى الأمبريالية الصهيونية لأن القائم على قيادة المجتمع ((مطالب جدياً بأن يعتمد سياسة الصفحات والوسائل المتعددة من أجل الوصول الى الهدف وسياسة الصفحات المتعددة في ضمن الصفحة الواحدة في ضمن القطاعات المعينة أو في ضمن حركة كل المجموعة في السياسة وفي الاقتصاد وفي العملية الاجتماعية وفي العمل العسكري))[٤٩] أو في التعامل مع بعض القوى الدولية وأمكانية تحقيق تعاون تقني واقتصادي معها وأن هذا التفكير لم يكن رهناً بمرحلة النظام الدولي الجديد إذ أنه ظهر بعد نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧[٥٠] بمحاولة تمثل دروس النكسة بالأخذ في الحسبان ((الصفحات المتعددة والتفكير الستراتيجي واحترام العرب للعلم وأهميته في حركة المجتمع وصولاً للأهداف بنظرة عقلية لكي نرى الأمة بكاملها في حركتها ولكي نرى العالم بكامل حركته))[٥١] .

ليس لردم الهوة بيننا وبين الغرب وأنما ايضاً لنحيا حياة أساسية صحيحة خالية من التبعية والتعسف[٥٢] ولا يتم ذلك بغير تحقيق التكامل بين البناء العسكري والاقتصادي وتوظيفه لخدمة الأهداف السياسية بأعتبار ((أن الحل العسكري حيثما عجزت الوسائل الأخرى أو الحل السياسي المستند الى أقتدار فعال قادر على أن يقوم بما تعجز عن تحقيقه السياسة المجردة هو التصور الصحيح الذي يستند الى بنائنا وليس الى بناء الآخرين))[٥٣] مع تحقيق صلة حيوية ((بين عقل المركز السياسي وبين التخطيط الاقتصادي ، بين الفكر والفلسفة السياسية التي تقود هذا القطر))[٥٤] ، هذا العقل الذي يجب أن يضع في الحسابات ((حاجة الأمة في ضوء تطور مستقبلها وتطور السياسة الدولية في بضوء تطور صلة المكان والزمان والحركة الاجتماعية بين هذا القطر وبين أقطار الوطن العربي))[٥٥] .

مع الدراسة بعمق للتطور المحتمل في الأقطار العربية أجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً[٥٦] أي يجب أن يخضع التخطيط المركزي للأقطار العربية الى الحاجات القطرية وأمكانية التكامل القومي في الحاجات وفي الموارد قبل التفكير بالتعامل مع الخارج . أي أن نجاح المجابهة مع أعداء الأمة التاريخيين تتحقق عبر :

١ - التطور الذاتي للإمكانات الداخلية العربية بتطوير التقنيات عبر التعاون العربي المشترك والتكامل بين الأقطار العربية بما فيها المجالات التجارية والتي من بينها تفعيل السوق الغربية المشتركة .

٢ - التركيز على المجالات التنموية المرتبطة بتحقيق الأمن القومي الغذائي والسياسي والاقتصادي والعسكري .

٣ - تطوير التعامل مع الدول المتقدمة تقنيا من تلك التي تبنت اتجاهات إيجابية نحو القضايا العربية بإعطائها فرص العمل الاستثماري في الوطن العربي التي تحقق لها مصالح مشروعة ، ممكن أن تؤدي إلى مواقف سياسية مناصرة للقضايا العربية في المحافل الدولية . لتكون الغاية الأساسية من ذلك كله تجاوز عناصر الأخفاق في السياسات العامة وضعف البناء الاقتصادي والاجتماعي العربي مع الأخذ في الحسبان الظروف والمتغيرات التي حصلت للوطن العربي وأجبرته على الانضواء تحت ظل السياسات الأمبريالية والدخول أطراف في ضمن الاتفاقيات السلمية مع الكيان الصهيوني لتنفيذ العدوان الإمبريالي - الصهيوني على العراق خلال أزمة الخليج[٥٧] وطرح ضرورة تعامل القطاعات الاقتصادية العربية الخاصة مع الكتل الاقتصادية الدولية بشكل مباشر الذي لا يمنع ذلك إمكانية التكامل الاقتصادي العربي حسب وإنما إمكانية إلغاء السيطرة الحكومية أو أضعافها لجعل القطاع الخاص مرتبطاً مع الخارج منافساً للدولة أو مضاداً لها[٥٨] .

٤ - أدت هذه التطورات الى انقسام الوطن العربي الى نوعين من الأنظمة السياسية والاجتماعية قسم منها قائم على أساس رأسمالية الدولة تطرح الاستقلالية السياسية وأخرى ارتبطت باقتصاد السوق وسياسات التعاون مع الولايات المتحدة وسارت في اتجاه التطبيع مع العدو وكلا الجانبين يعاني ضعفه ، الأول يفتقر إلى مساندة فاعلة من القطاع الخاص لضعفه الناتج

عن سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية ، أما الثاني فناتج عن الفارق في التقنيات والإمكانات المادية مع الشركات عابرة القومية والدعم السياسي لها من القوى الدولية الكبرى . وأمام هذا الوضع الممثل بسيطرة الظاهرة القطرية والتي تعيش الصراع ما بين النظام السياسي والمجتمع المدني من جهة والصراعات القطرية – القطرية من جهة أخرى ، أدت الى استطاعة السياسة الدولية فرض أهدافها على المجتمع العربي كتتويج للهجمة المتواصلة من جهة تطوير أنماط جديدة في التعامل من جهة ثانية .

وإذا كان ما يمثل الهم الأساسي للوطن العربي تحقيق التطور الحضاري والأمن القومي فأن الهدفين متلازمان بسبب أرتباط أحدهما بالآخر لحاجة الأمن القومي الى تطوير البناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يفرض التطور الحضاري حماية منجزاته بأشكالها المختلفة الصناعية والزراعية والثقافية[٥٩] . ناهيك عن أن السياسة الخارجية لا تتطلب التنسيق بالأهداف النهائية للمجتمع العربي حسب وأنما تتجاوز ذلك الى تحقيق المزيد من التفاعل بين عناصر اتخاذ القرار السياسي والقوى السياسية الداخلية من جهة ، وعناصر دعم القرار السياسي من جهة ثانية ، لأن نجاح القرار السياسي لا يتحدد بعقلانيته حسب[٦٠] ، مع تحضير الستراتيجيات التي يمكن ان تحول الهدف الى واقع ملموس[٦١] وإذا كان بالأمكان التمييز بين نوعين من "التهديدات الأجنبية والخارجية ، التي تمارس بقصد التأثير على نوع وأتجاه القرار الوطني المستقل وبين الحسابات الموضوعية للبدائل والموازين والمصالح والقرارات التي تتخذها الأمم الحرة والدول المستقلة بصيغ المصالح المتبادلة أو ألتقاء الستراتيجيات أو بهما معا[٦٢] فأن واحدا من مجالات التأثير بالقرار الوطني هو الجانب الاقتصادي الذي يفرض على الولايات المتحدة الأخذ بالأعتبار مصالح الدول الاقتصادية مثل اليابان وفرنسا ودول أخرى في التحالف الغربي[٦٣] وذلك ما يطرح إمكانية الإفادة من الصراعات الدولية كما حدث بين اليابان والولايات المتحدة بتجربة إلغاء القيود الكمركية عن واردات اليابان من لحوم البقر والبرتقال منذ نيسان ١٩٩٢ والتي أخسرت الحكومة اليابانية

حصيلة كمركية مهمة مع الأضرار بالمزارعين اليابانيين[٦٤] أو أنخفاض معدل النمو الاقتصادي لبعض الدول مثل فرنسا كنتيجة لأستخدام الولايات المتحدة للضغوط السياسية للحصول على فرص الأستثمار الاقتصادي[٦٥] .

ولا تتحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية من دون تحقيق وعي اجتماعي وسياسي مستقل ومؤثر في تلك السياسات .

ولذلك ينبغي أعتماد سياسات أعلامية تربوية تعمل على تحقيق تربية أجتماعية وسياسية ليس بتحديد وحدة هدف اجتماعي مستقل وأنما أيضاً تحقيق تكاملية في العقل الاجتماعي العربي بالإضافة والتطوير من جهة مع إعاة شرح الأطاريح المنهجية والتفسيرية القومية في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة القائمة على أساس التعيين للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العربي والتحيز الغربي ضد العالم الثالث بما فيه الوطن العربي لتمركزها حول الذات الأوربية لتعبيرها عن قيم أوربية كامنة[٦٦] . وطرح تفسيرها في المجتمع العربي لإعادة الوصل ، بين القيم الروحية – العقائدية والمادية والتي تم فصلها عند بدء التكون الحضاري الأوربي الحديث ، عندما بدأ بنقد الكنيسة وأنتهى الى علمانية الحادية عزلت الكنيسة في الفاتيكان ، وكانت مع عوامل أخرى مادية وروحية سببت ظهور دعوات ذات اتجاه روحي ضمن هذا الأتجاه المادي السائد مثل حركة الخضر والوجودية .

ليكون الهدف العربي منع سيادة الدعاوى الفكرية وأمكانية نموها على ساحة الفكر والعمل السياسي العربي خاصة بعد أن وفرت لها الطبيعة ثروات لم تستطع استغلالها باتجاه تنموي إيجابي يخدم قضايا الأمن العربي أو تطوره الحضاري ليعطي دفعة جديدة ، مع وسائل الأتصال الإعلامي والعمل الاقتصادي المشترك ، لتكون النتيجة تنشيط التفاعل الحضاري وتحقيق تكاملية اقتصادية اجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع العربي بالتقدم والاستقلال .

الخاتمـــة :

لم تكن النهضة العربية الحديثة حدثا طارئا في تاريخ الأمة كما لـــم تكـن عملا هامشيا يتعلق بتحقيق رؤية معينة لواقع يومي ومعالجـــة عاجلـة لتحقيـق مقولات فكرية أو سياسية من هذا الطرف أو ذاك .

كما أن النهضة العربية ليست معالجة لجانب محدد أو مشكلة قائمة وانمـــا هي معالجة لوضع حضاري في ظل تجدد في البناءات الاجتماعية العربية وتغـير الظرف الدولي بمجالاته السياسية والاقتصادية والتقنية . وعلى الرغم من أن هـذه النهضة قد حصلت في ظل متغيرات اجتماعية وسياسية طرحت ، ولو نظريـــا ، إمكانية الإفادة من التراث والواقع بكل ما يمثله من إمكانات بالتفاعل مـــع الأطـر الحضارية العالمية المتجددة ، فأن الأمة العربية لم تستطيع مجاراة التقدم العـــالمي نتيجة مجموعة من المسببات .

١ - بروز الظاهرة القطرية وديمومتها بكل ما تمثله من صراعات داخل الســاحة القومية وإلغاء إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي اجتماعي عربي .

٢ - حصول فاصلة بين الإرادة التغيرية ، فكرية في البداية وسياسية بعد ظـــهور الأنظمة القطرية ، والمجتمع العربي وإمكانية وضع طاقاته في خدمة مسـيرة التحولات الحضارية .

٣ - غياب وسائل الإفادة من الطاقات العربية الاقتصادية لتوفير مجالات الربـــح لقطاعات الصناعة أو لأصحاب الكفاءات العلمية ، عـــبر توفـير الأجـواء الصحية لنشاطهم على المستويات الاقتصادية او الاجتماعيـــة أو البحثيـة .

واتساقا مع ذلك كان أمام الوطن العربي وسائل لتحقيق النهضـــة ، الأولـى تتمثل بالتقاء الأنظمة العربية على العمل الحضاري المشترك وهذا لا يتحقـق بغير أشاعه الأنماط الديمقراطية بالضد من الحكم الوراثي والمطلـق . أمـا الثاني فيتمثل بتكامل المجتمع المدني العربي مع بعضه وهذا أيضاً لن يتحقق بغير تغيير العقلية البيروقراطية – القبلية التي يتعامل بها الحكام العرب مـــع

شعوبهم . ((أن خطورة الوضع العربي في ظل استمرار التهديدات الإمبريالية – الصهيونية وتحولها من تهديدات سياسية وعسكرية خارجية الى تهديدات تتم من داخل البيئة العربية عبر شرايينها الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتطلب الجدية في المعالجة لأن معنى التغافل عن هذه التهديدات تفكيك البنية الاجتماعية – القيمية وليس الانقسام السياسي والاقتصادي كما كان الأمر قبل ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد .

ولا تعني سلسلة التراجعات التي تعيشها الأمة العربية تجاه خصومها ان المسألة منتهية حيث أن فترة التراجع السياسي والاقتصادي في ظل محفزات قيمية – قومية ودينية واجتماعية تعمل بالضرورة من حيث كونها مدة تخمر وتحفز للعودة الى النشاط القومي وتجديد البنية الاجتماعية والسياسية للوطن العربي في ظل أهداف جديدة وطروحات لابد أن تستوعب المتغيرات الحضارية السياسية العالمية مقارنة بما وصل اليه الواقع العربي من إمكانات ومعاناة .

قائمة الهوامش :

١. أحمد صدقي الدجاني ، الفكر العربي والتغيير في المجتمع العربي في التراث وتحديات العصر في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٣-٢٥ .

٢. د. معن زيادة . معالم على طريق تحديث الفكر العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٦٩ .

٣. حول تجربة مصر بالتحديث زمن محمد علي على سبيل المثال أنظر فلادمير لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية ، ط٩ ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٦٧-٦٨ .

٤. فرانسسيكو ليمان التر ، الحضارتان وعملية التنمية ، المستقبل العربي ، العدد ٨٥ ، ١٩٨٦/٣ ، ص١٤ وما بعدها .

٥. قارن مع محمد عزت حجازي الذي يقول أن معوقات التحديث هي بعدم مساهمة أصحاب الأموال بالاستثمار في غير مجالاته التقليدية أو مجالات الربح السريع أنظر د. محمد عزت حجازي ، نحو ستراتيجية للتطور الحضاري في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ع ١٠/١١/١٩٧٩ ، ص١٣ .

٦. سمير أمين . أصول الازدواجية في الثقافة المصرية المعاصرة ، تأملات في نشأة الرأسمالية في مصر في القرنين ١٨ ، ١٩ ، المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، ٣ ، ١٩٨٥ ، ص٧٩ وما بعدها .

٧. محمد السيد سعيد ، نظرية التعبية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، المستقبل العربي ، العدد/٦٤ ، ١٩٨٤/٤ ، ص٥ .

٨. د. صبحي الصالح ، تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي ، المستقبل العربي ، ع ١٩٨٢/٥/٢٩ ص٧٩ .

٩. د. عبد الحسن زلزلة . التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات ، المستقبل العربي العدد ٢١ ، ١٩٨٠/١١ ، ص١١ .

١٠. عبد الكريم غلاب ، الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ١٩٧٧ ، ص٤٨ ، ١٦٤-١٧٣ .
١١. خير الدين التونسي . أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، تحقيق المنصف الشنوفي ، الدار التونسية ، تونس ، ١٩٧٣ ص١٠٣ .
١٢. للمزيد أنظر الحبيب الجنحاني . الثقافة العربية المعاصرة ومصير الوطن العربي ، المستقبل العربي ، ع١٠ ، ١٩٧٩ ص٢٨ وما بعدها .
١٣. عبد المعطى محمد عساف . أزمة الفاعلية السياسية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ع٣٦ ، ١٩٨٢/٢ ص٨-١٣ .
١٤. د. على المحافظة ، الاتجاهات الفكرية في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤، ط٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص١٣٦.
١٥. فلادمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١ ، صفحات مقدمة.
١٦. د. محمد عمارة . الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٤٢٨-٤٢٩ .
١٧. د. محمد عمارة ، فجر اليقظة العربية ، ط٢ ، دار المأمون ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٣٩٢-٣٩٣ .
١٨. جورج انطونيوس ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .
١٩. المصدر نفسه ، ص١٧٠-١٧١ .
٢٠. الكواكبي ، أم القرى ، ص١٩٢-١٩٣ .
٢١. الكواكبي ، المصدر السابق ص١٩٤-١٩٧ ، تولابير وتابير ، الكواكبي المفكر الثائر ، ترجمة علي سعد ، ط١ ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص١٧٦ .
٢٢. ميشيل عفلق . مختارات من اقوال مؤسس البعث ، ص٥٣ ، د. الياس فرح ، في الثقافة والحضارة ، دار الحرية بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٨ .
٢٣. ميشيل عفلق، نفسه .
٢٤. نفسه ، ص٥٤-٥٥ .

٢٥. زكي الارسوزي . المؤلفات الكاملة ، مجلد ٢ ، مطابع الادارة السياسية لجيش القوات المسلحة ، دمشق ، ١٩٧٣ ، ص٢٢٤-٢٢٨ .

٢٦. أنظر علال الفاسي . الحرية ، مطبعة الرسالة ، الرباط ١٩٦٧ .

٢٧. علي عبد الرازق . الإسلام واصول الحكم ، ط١ ، دراسة ووثائق محمد عمارة ، بيروت ١٩٧٢ .

٢٨. أنظر عزة قوني . العدالة والحرية في فجر النهضة ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٠ ، ص٢٣ ، ٣٩ ، ٧٧ .

٢٩. محمد يوسف نحله . تطور الحركة الوطنية في تونس ١٨٨١-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية الاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨١ ، ص٢٠-٣٨ .

٣٠. محمود صالح الكروي . الفكر السياسي لحزب الأستقلال المغربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ص١٨ وما بعدها .

٣١. د. سعد الدين إبراهيم . مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصدر سابق ص٤١٨ وما بعدها .

٣٢. د. كامل زهيري . مواقف ومنازعات في الاشتراكية والديمقراطية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢١٧ .

٣٣. د. الياس فرح . مقدمة في دراسة المجتمع العربي ، مصدر سابق ص١٦٩، عبد المنعم الطرابلسي ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٩٣ ، ١٩٩١/٧ ، ص٣٣ وما بعدها .

٣٤. د. علي الدين هلال ، الديمقراطية وهموم الإنسان في الوطن العربي . علي الدين هلال وآخرون ، الديمقراطية وضعف الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ص١٢٧ .

٣٥. حسن علي سبتي الفتلاوي . الديمقراطية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ ، ص٧٧ .

٣٦. حسين جميل . حقوق الإنسان في الوطن العربي ، المعوقات والممارسة ، د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصدر سابق ص١٩٢-١٩٦ ، حسن علي سبتي الفتلاوي ، المصدر السابق ص٢٩-٣٠ .

٣٧. حسن السبتي . عدوان الرجعة الثالثة بين ثوابت الأمن القومي والأستجابة للمتغيرات الدولية ، جريدة الثورة ١٩٩٦/١/٢٥ .

٣٨. أنظر على سبيل المثال ساطع الحصري ، حول القومية العربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦١ ، ص٨٩ وما بعدها .

٣٩. د. إبراهيم خليل أحمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ، ١٥١٦-١٩١٦ ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٣٢٥-٣٢٦ .

٤٠. د. إبراهيم خلف العبيدي . تطور الحركة الوطنية في الجنوب اليمني ، ١٩٧٤ ص١٤٩-١٥٠ .

٤١. نلاحظ ذلك من خلال كون اللغة العربية الوعاء الثقافي للدين الإسلامي سواء كأداة للتخاطب أو كتراث ثقافي .

٤٢. كارن بروتنتس . الأستعمار الجديد جوهره وأساليبه ، شركة الإعلانات الشرقية ، د.م .. د.ت ، ص٢٤٤ ، حسين عبد الحميد ، الأستعمار في القرن العشرين ، الهيئة العربية للكتاب ، الأسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص١٤ .

٤٣. علي حرب ، حديث النهايات ، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠ ص٢٩ .

٤٤. عقدت من أجل تعطيل نمو الوطن العربي مجموعة مؤتمرات أشرف عليها بعض القادة الغربيين من بينها المؤتمر الذي عقده كارل بنرمان رئيس وزراء بريطانيا بين ١٩٠٥-١٩٠٧ فضلاً عن المعاهدات السياسية والأتفاقيات المدنية للحصار الثقافي والعلمي ضد الوطن العربي مع فرض أنماط حضارية غريبة عن الهوية العربية للمزيد أنظر :

٤٥. د. نزار الحديثي ، الأمة العربية والتحدي ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٧١-٧٦ ، ٩٦ ، علي حسين الجابري ، أم المعارك في المنظور الحضاري الفلسفي ، مجلة أم المعارك ، العدد/١ ، ك٢/١٩٩٥ ، ص١٦.

٤٦. السيد ياسين الأتفاق الأستراتيجي الأمريكي .. الأسرائيلي ونظرية الأمن القومي مجلة المنازلة ، ع١ ، السنة الأولى ، ك٢ - يناير ، ١٩٨٥ ، ص٣٢ وما بعدها .

٤٧. د. باسل البستاني وآخرون . النظام الدولي الجديد ، آراء ومواقف ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ١٩٩٢ ص٤٧-٤٨ .

٤٨. صدام حسين . المختارات ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٣ ص٧١-٧٣ .

٤٩. المصدر نفسه ، ص٧٢ .

٥٠. د. قحطان عبد سعيد . الترتيبات الدولية الجديدة وآثارها الاقتصادية والسياسية على الدول النامية ، د. باسل البستاني وآخرون ، مصدر سابق ص٢٧٣ وما بعدها .

٥١. جميل مطر ، مستقبل النظام الأقليمي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٨ ، السنة ١٤ أبريل ، نيسان ١٩٩٢ ، ص١٨ .

٥٢. د. باسل البستاني . تطورات حيوية على صعيد الاقتصاد الدولي ، باسل البستاني وآخرون ص٢٤٣ وما بعدها ، اسماعيل صبري مقلد ، نمو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المعرفية للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ ، ص١٥ وما بعدها .

٥٣. محمد جاسم محمد ، الأستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي ، رؤية عربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والأستراتيجية ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٧ ، ٣٨ ، ٤١ .

54. Quoted in W.W. Rostow, The planning of Frelgn policy, in E. Hohnson , ed. The Dimensions of Diplomacy (Baltimors , The John Hopkins University press) , 1964 , P.44 .

٥٥. د. مازن اسماعيل الرمضاني . في التخطيط السياسي الخارجي ، دراسة نظرية ، مجلة الحقوقي ، بغداد ، ع٢١ ، ١٩٧٨ ص٢١-٢٢ ، مازن

الرمضاني ، نحو تخطيط سياسة خارجية عربية ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، آذار ١٩٨٨ ، ص٩٥-٩٨ .

٥٦. صدام حسين . نضالنا والسياسة الدولية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ص١٩ .

٥٧. فاضل البراك . استراتيجية الأمن القومي آراء وأفكار ، الدار العربية بغداد، ١٩٨٧ ص١٩٤ .

٥٨. ياسين علي هاشم ، أزمة السياسة والحكم في اليابان ، السياسة الدولية ، ع ١٩٨ ، أكتوبر ت١ ، ١٩٨٩ ، ص١٩٢ .

٥٩. لاحظ الجدول الذي يبين معدل النمو الاقتصادي بين بعض الدول الكبرى خلال سنتين :

السنة	بريطانيا	فرنسا	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٨٥	٣ر٨	١ر٧	٤ر٩	٣
١٩٨٦	٣	٢	٣ر٤	٢ر٩

وعلى الرغم من بعض التراجع المؤشر في الجدول بالنسبة للحالة اليابانية نتيجة زيادة الأستيرادات الخارجية وليس لنقص في الصادرات والاستثمارات .

٦٠. جارلس ماج . المجتمع في العقل ، عناصر الفكر الاجتماعي ، ترجمة د. إحسان محمد الحسن ، مراجعة د. عبد الأمير الأعسم ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٠ ص٢١٩ .